الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة
الجلسة ٤
المعقودة يوم الثلاثاء
١٠ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الرابعة

الرئيس : فيلشيز آشر (نيكاراغوا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد مسيلي

المحتويات

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع)

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تخطيط البرامج

../..

هذه المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى : Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2 United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

Distr.GENERAL
A/C.5/50/SR.4
5 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

95-81479

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠

البند ١٢٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/49/897؛ A/50/11)

١ - السيد اتوكيت (رئيس لجنة الاشتراكات): قال في معرض تقديم تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الحادية والخمسين (A/50/11)، إن لجنة الاشتراكات، بعد إجراء استعراض شامل لمنهجية الجدول، بناء على طلب الجمعية العامة في قرارها ٢٢٣/٤٨ جيم، رأت ضرورة أن تفكر على نحو أكثر تأنيا فيما يتصل بمختلف القضايا المعروضة، وبالتالي أن تواصل الاستعراض في دورتها القادمة. وأضاف أن اللجنة تعتزم تقديم تقرير نهائي الى الجمعية العامة قبل نهاية دورتها الخمسين.

٢ - ورأت اللجنة بصورة خاصة أن القضايا التي أثارها الفريق العامل الحكومي الدولي المعني بتنفيذ مبدأ القدرة على الدفع تحتاج الى مزيد من الدراسة، مثلها مثل مجاميع القياس، من قبيل الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي والدخل القومي والدخل المعدل بالديون. وأضاف أن اللجنة لاحظت اقتراح الفريق العامل المخصص بضرورة استخدام الناتج المحلي الإجمالي بدلا من الدخل القومي كتقدير تقريبي أولي لقياس القدرة على الدفع، وأن اللجنة ستولي اهتماما خاصا للمشاكل التي أثارها الميل الى تضخيم الإحصائيات في البلدان ذات التخطيط الاقتصادي المركزي سابقا.

٣ - وأردف أن اللجنة لا تزال تعتبر أن فترة الأساس ينبغي أن تكون أضعاف فترة الجدول وأنه لا يجوز لها أن تكون أقصر من فترة الجدول. واستطرد قائلا إن الموضوع يحتاج الى مزيد من المناقشة لتحديد فترة أساس من شأنها أن تعكس القدرة الحالية على الدفع مع المحافظة على الاستقرار والقابلية للتنبؤ فيما يتصل بالجدول.

٤ - وأضاف أن مناقشة أسعار التحويل تحتاج الى إعادة تركيز بغرض استحداث معايير جديدة للاستعاضة عن أسعار الصرف في السوق في الحالات التي يؤدي استخدامها الى حدوث تشوهات مفرطة في دخل بعض الدول الأعضاء. وأضاف أن ثمة حاجة للتوصل الى فهم مشترك لتسوية عبء الديون والتسوية المتصلة بانخفاض دخل الفرد قبل وضع الجدول الجديد.

٥ - وتابع قائلا إن اللجنة تعتقد أن الشذوذ الذي جعل معدلات تقرير حصة بعض الدول الأعضاء، بما فيها بعض أقل البلدان نموا التي تقل حصتها القطرية عن ٠,٠١ في المائة، ترتفع الى مستوى المعدل الأدنى، يمكن تقويمه جزئيا عن طريق خفض الحد الأدنى. وأردف أن اللجنة ستتناول موضوع الحد الأقصى في دورتها القادمة، وذكر في هذا الصدد أن مخطط الحدود سوف يلغى على نحو كامل في الجدول المقبل، على النحو المقرر في قرار الجمعية العامة ٢٢٣/٤٨ باء.

٦ - وأردف أن اللجنة نظرت في بيانات كل من تركيا وقيرغيزستان وغواتيمالا والجمهورية الدومينيكية والعراق، تتعلق بمعدل الأنصبة المقررة، أو بتطبيق المادة ١٩ من الميثاق أو بالترتيبات التعويضية عملا

بالمادة ٥٠، أو بمزيج من الثلاثة. وأشار الى أن اللجنة، رغم تعاطفها، لا تستطيع الاستجابة للمطالب المقدمة في إطار المادة ٥٠، كون ذلك يخرج عن نطاق ولايتها.

٧ - وفيما يتعلق برسالة تركيا، قال إن تركيا وإن كانت قد اعتبرت بلدا ناميا، إلا أنها لم تستفد من مخطط الحدود في الجدول السابق، ولا يمكن بالتالي أن تخضع لشرط الـ ١٥ في المائة عند إلغاء مخطط الحدود وفقا لما طلبته الجمعية العامة. ومضى قائلا إن البيانات التي وضعتها اللجنة في الاعتبار عند احتساب النصيب المقرر على تركيا مستقاة من مصادر رسمية. والأمر نفسه ينطبق على البيانات المتعلقة بغواتيمالا. وقد قررت اللجنة أن تطلب مشورة الجمعية العامة فيما يتعلق بتطبيق المادة ١٩ على قيرغيزستان، وطلبت الى كل من غواتيمالا والجمهورية الدومينيكية أن تزودا اللجنة بالمعلومات اللازمة لتمكينها من دراسة طلبها فيما يتصل بالمادة ١٩. وأشار الى أن غواتيمالا سددت في وقت لاحق المبلغ الضروري لإعفائها من تطبيق المادة ١٩.

٨ - وتابع يقول إن اللجنة لم تتمكن من إبداء رأي محدد بالنسبة لطلب العراق التغاضي عن تطبيق المادة ١٩ وذكرت أن العراق قد استفاد، عند وضع جدول الأنصبة المقررة الحالي، من إجراء التخفيف وأن أسعار صرف معدلة حسب الأسعار، لا حسب أسعار الصرف السائدة في السوق قد استخدمت في تناول التقلبات في الأسعار المحلية بالعراق.

٩ - وختم حديثه قائلا إن اللجنة، في أعقاب قبول عضوية بالاو في الأمم المتحدة، أوصت بأن يكون معدل النصيب المقرر عليها لفترة الجدول الحالي ٠,٠١ في المائة.

١٠ - السيد مولر (جزر مارشال): أعرب عن أمله في أن تعالج اللجنة الخامسة في الدورة الخمسين أوجه التباين التي يتصف بها جدول الأنصبة المقررة الحالي، ولا سيما مبدأ القدرة على الدفع الذي لم يطبق على جميع الدول الأعضاء بالتساوي. فقد تقررت على بلدان عديدة، ولا سيما البلدان الصغيرة النامية أنصبة ذات معدلات مرتفعة وغير متناسبة. وكما لاحظ كل من الفريق العامل المخصص ولجنة الاشتراكات، فإن معدل الأساس مرتفع جدا بالنسبة للبلدان الصغيرة. ونظرا لتوافق الآراء عموما بشأن هذه النقطة، ينبغي اتخاذ إجراء بغرض إلغاء أو خفض معدل الأساس بقدر ملموس خلال الدورة الحالية. وأشار، استنادا الى وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم، الى أنه لا يترتب على خفض المعدل أي أثر يذكر على المنظمة في حين يمكن أن يتيح للدول الصغيرة غير الأعضاء في المنظمة فرصة الانضمام إليها.

١١ - وذكر فيما يتعلق بحفظ السلم، أن بلده يشعر بأن إدراجه في المجموعة جيم تصنيف مجحف، وأنه ينبغي أيضا أن يُعكس خفض معدل الأساس في جدول تمويل عمليات حفظ السلم.

١٢ - وأضاف أن قضايا مختلفة لا تزال معلقة في حين كان ينبغي حلها. ومن السخف مثلا تقرير نصيب على يوغوسلافيا في حين أن الدولة المعنية لم تعد موجودة. أما فيما يتعلق بجنوب افريقيا، فينبغي العفو

عن المتأخرات المستحقة على حكومة الفصل العنصري، بحيث يتاح للحكومة الديمقراطية الحالية استخدام مواردها في بناء الوطن. كما ينبغي تقرير أنصبة عادلة على البلدان الشيوعية سابقا، مراعاة لصعوباتها الحالية.

١٣ - وقال إن من العسير جدا أن يفهم المرء كيف أصبحت مسألة المتأخرات، بمعناها الأوسع، بهذه الخطورة. فجميع الدول ملزمة بموجب معاهدة، بدفع أنصبتها كاملة وفي وقتها. كما أنه كان لديها فرصة كافية لعدم تقديم طلبات مفرطة الى المنظمة. وأن على الوفود فور الاتفاق على أوجه الانفاق تسديد حصصه. وأضاف أن وفده أوفى بجميع التزاماته حتى الآن وأنه يأمل أن يستمر في تسديد اشتراكاته للسنوات القادمة في حينها.

البند ١١٩ من جدول الأعمال: خطة المؤتمرات (A/50/32، A/50/263 و Add.1، A/50/288 و A/50/404)

١٤ - السيد فاريلا (رئيس لجنة المؤتمرات): عرض تقرير لجنة المؤتمرات (A/50/32)، وقال إن اللجنة، تمشيا مع برنامج عملها، خصصت جانبا كبيرا من وقتها في عام ١٩٩٥ للمسائل المتعلقة بالاجتماعات.

١٥ - وأضاف أن اللجنة عملت على إعداد مشروع جدول زمني يلبي احتياجات المنظمة ككل، مع تفادي حدوث تداخل في الاجتماعات في قطاع النشاط الواحد، مكان انعقاد المؤتمر نفسه. وقد وضعت في الاعتبار الترتيبات المشار إليها في الفقرة ٥ من قرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٩ ألف، لدى إعداد مقترحات عام ١٩٩٦. وهي ستوضع أيضا في الاعتبار لدى صياغة جدول المؤتمرات والاجتماعات لعام ١٩٩٧. وقد أوصت اللجنة بأن تعتمد الجمعية العامة مشروع جدول المؤتمرات والاجتماعات للفترة ١٩٩٦-١٩٩٧.

١٦ - وأعرب عن قلق اللجنة إزاء انخفاض معامل الانتفاع الإجمالي من خدمات المؤتمرات من ٨٤ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٤، متدنيا بذلك عن الرقم المرجعي المحدد بنسبة ٨٠ في المائة، وعن قلقها إزاء انخفاض عدد الهيئات التي تنتفع بأكثر من النسبة المئوية المرجعية المحددة لموارد خدمة المؤتمرات من ٧٧ في المائة في عام ١٩٩٣ الى ٦٢ في المائة في عام ١٩٩٤، وأن عددا كبيرا من الهيئات يقل معامل انتفاعها عن الرقم المرجعي المقرر وهو ٨٠ في المائة. وأشار الى أن اللجنة ستواصل استعراض عينة أساسية من الهيئات، بما فيها هي ذاتها لشملها بالتحليل الإحصائي. كما طلبت الى الأمانة العامة أن تحسن المنهجية المستخدمة في حساب معدلات الانتفاع.

١٧ - وأردف قائلا إن اللجنة تشاورت في السنوات الأخيرة مع رؤساء الهيئات التي قل معامل انتفاعها عن الرقم المرجعي أثناء الدورات الثلاث الأخيرة. وقد نتج عن ذلك تبادل مفيد للمعلومات. وأشار في هذا السياق الى أن لجنة الإعلام قررت أن دورتها الثامنة عشرة ينبغي ألا تدوم أكثر من ١٠ أيام. وستدعو لجنة المؤتمرات رؤساء الهيئات الفرعية التي استخدمت أقل من ٨٠ في المائة من موارد المؤتمرات المخصصة لها في عام ١٩٩٤ الى تقديم تقرير عن التدابير التي اتخذتها لتحسين معدل انتفاعها، والى تقييم احتياجاتها بواقعية، بغية خفض موارد خدمة المؤتمرات المطلوبة.

١٨ - وتابع كلامه يقول إن اللجنة نظرت مرة أخرى في مسألة موارد المؤتمرات ومرافقها وفي تحسين التنسيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد حثت اللجنة الأمانة العامة على تقاسم عبء العمل في الترجمة مع مختلف مقار العمل بغرض الحد من تكاليف الترجمة، والتأكيد على الحاجة الى استخدام مرافق المؤتمرات في مقار العمل خارج المقر بأقصى درجة ممكنة من الكفاءة. وأشار الى وجوب تنفيذ قاعدة المقر تنفيذا صارما في حالة الهيئات التي كان الانتفاع بمقارها ناقصا.

١٩ - ومضى يقول إن المحكمة الإدارية للأمم المتحدة، واللجنة الأولى واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (في سياق عقد اجتماعات بمناسبة الأيام الدولية للتضامن)، واللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، قدمت، عملا بقرار الجمعية العامة ٢٢١/٤٩ باء مبررات لاستمرار الحق المعمول به حاليا في توفير محاضر للجلسات، وأوصت اللجنة بمواصلة الحق المعمول به. وأضاف أن لجنة المؤتمرات أوصت الجمعية العامة أيضا بتأييد قرار لجنة الـ ٢٤ الخاصة أن تستعيض عن محاضرها الحرفية بمحاضر موجزة، وأحاطت علما مع الاهتمام بالقرار الذي اتخذته لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية، بالاستعاضة عن محاضرها الحرفية بنسخ غير محررة. وأشار الى أن على الهيئات الأخرى استعراض احتياجاتها من المحاضر الموجزة أو الحرفية لأغراض توسيع نطاق استخدام النصوص الحرفية غير المراجعة.

٢٠ - وأضاف أن اللجنة ترى أن إدخال طرائق عمل تتسم في خدمات الترجمة تعتمد على استخدام التكنولوجيا بكثافة جدير جدا بأن يوصى به بوصفه وسيلة لضمان تقديم خدمة رفيعة المستوى للترجمة في أنسب وقت وبتكلفة قليلة. وأشار الى أن اللجنة تؤيد الاسراع بإدخال التكنولوجيات الجديدة، بالتشاور التام مع الدول الأعضاء والهيئات الدولية الحكومية ذات الصلة.

٢١ - وأشار الى أن اللجنة رحبت بمبادرة الأمانة العامة بشأن الاتصال بالوفود وطلب آرائها بخصوص نوعية خدمات المؤتمرات، ولاحظت أنها تزمع تنفيذ دراسة استقصائية أشمل في هذا المجال. وتحث الأمانة على تنظيم مثل هذه الدراسات الاستقصائية دوريا.

٢٢ - وتابع كلامه قائلا إن اللجنة ذكرت مبدأ معاملة اللغات الرسمية على قدم المساواة وشددت على ضرورة الامتثال الصارم للقرارات والقواعد التي اتخذت بمقتضاها الترتيبات المتصلة باللغات في مختلف الهيئات. وأشارت على وجه الخصوص الى ضرورة توفير الموارد لضمان ترجمة الوثائق في الوقت المناسب الى مختلف اللغات الرسمية ولغات العمل وضمان توزيعها في آن واحد بتلك اللغات.

٢٣ - وختم حديثة قائلا إن لجنة المؤتمرات مصممة على تمكين الدول الأعضاء من الانتفاع على الدوام من خدمات مؤتمرات رفيعة المستوى وبأكثر السبل كفاءة من حيث التكلفة. وأعرب عن ثقته في اعتماد تقرير اللجنة بتوافق الآراء.

٢٤ - السيد سيفان (الأمين العام المساعد لخدمات المؤتمرات وخدمات الدعم): قال إنه يود تذكير اللجنة بأن الأمين العام أكد على الحاجة الى تحسين الانتفاع بموارد خدمات المؤتمرات، بوصفه إحدى الغايات الرئيسية التي ينبغي للأمانة العامة بلوغها من خلال تحسين التنظيم. وأضاف أن في مجال خدمات المؤتمرات، لا يعتبر تحقيق أقصى قدر من الفعالية غاية ينبغي تحقيقها في مرحلة ما في المستقبل وإنما ضرورة فورية. فطلب الوثائق والموارد من الموظفين والمرافق المادية في ازدياد مستمر. فعلى سبيل المثال تولت الوحدات في المقر مسؤولية خدمة ٣ ٠٠٠ اجتماع في عام ١٩٨٩ وفرت لها خدمات كاملة، وقد ارتفع هذا الرقم في عام ١٩٩٤ الى ٣ ٥٨١، في حين سيبلغ عددها ٣ ٨٥٠ وفقا لاسقاطات عام ١٩٩٥. وأضاف أن تغيرا في نمط الطلب على خدمات المؤتمرات قد ظهر مؤخرا: ففي حين انخفض عدد جلسات مجلس الأمن عن الرقم القياسي البالغ ٤٣٨ جلسة وجلسة مشاورات غير رسمية للمجلس بكامل هيئته في عام ١٩٩٤، الى ٢٩٩ خلال السنة الحالية، لم تحذ اللجنة الخامسة واللجنة الاستشارية لمسائل الإدارة والميزانية حذوه فيما يتعلق بالطلب على الخدمات.

٢٥ - وأشار الى أن اللجنة الخامسة عقدت ١٢٦ جلسة في عام ١٩٩٠، وفي عام ١٩٩٤ عقدت ٢٥٨ جلسة أما خلال السنة الحالية، فقد عقدت حتى قبل أن تباشر أعمالها الموضوعية للدورة الخمسين، ١١٣ جلسة لغاية الآن. وعقدت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية ١٠٩ جلسات في عام ١٩٩٠، و ٢٩٦ في عام ١٩٩٤، فيما عقدت ٢٢٢ جلسة حتى نهاية شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٢٦ - وأعرب عن أسفه قائلا إن عملية التخطيط لفترة سنتين لا تتيح إلا القليل من المرونة فيما يتعلق بنمو أنشطة الاجتماعات. ففي الوقت الذي يعتمد فيه الجدول، تكون احتياجات هذه الهيئات، وسواها مثل أفرقة العمل التابعة للجمعية العامة، والمعنية بالحالة المالية للمنظمة، وبالعضوية في مجلس الأمن وبخطة للسلام، ناهيك عن الهيئات المنشأة أثناء فترة السنتين، أو الهيئات التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي، غير قابلة للتنبؤ بأي قدر من الدقة.

٢٧ - وأضاف أن جدول المؤتمرات الحالي لفترة السنتين، الذي اعتمدته الجمعية العامة في عام ١٩٩٣ كان يحتوي على نحو ١٤٠ ٦ جلسة مقررة في المقر، توفر لها جميع الخدمات. ومع نهاية عام ١٩٩٥، تكون نحو ١٥٠ ١ جلسة إضافية قد عقدت. وهكذا، فحين جرى تقدير الاحتياجات لفترة السنتين الحالية في عام ١٩٩٣ كان عبء العمل المخطط له دون حجم الأنشطة المضطلع بها لاحقا بنسبة ٢٠ في المائة. وكان يفترض استيعاب أية إضافات ضمن الموارد المتاحة غير أنه في وقت ما، مبكر تماما من فترة السنتين، لم تعد الموارد بكل بساطة متاحة للأنشطة الإضافية. وبات بالتالي من المتعذر تلبية الطلبات المتزايد بمستويات القدرة الحالية، ليس من حيث الموارد من الموظفين فحسب، بل أيضا من حيث المرافق المادية في المقر.

٢٨ - وأردف قائلا إنه لا يوجد في المقر إلا ١٥ غرفة اجتماع مجهزة للترجمة الشفوية، ٦ منها فقط من السعة بحيث تستوعب ممثلي جميع أعضاء المنظمة. ويتطلب استيعاب ما يقرب من ٠٠٠ ٤ جلسة

توفر لها ترجمة شفوية في السنة في هذه المرافق المحدودة، إبداء تكيفا مستمرا مع الوضع لم يزد من ثقل القدرة على التخطيط فحسب وإنما، وهذا الأهم، سببت إزعاجا للوفود وبلبلة في ترتيبات العمل.

٢٩ - وأشار الى أن اجتماعات المجموعات، من إقليمية وغيرها، هي التي تضررت أكثر من غيرها على الأرجح، وأن عدد هذا النوع من الاجتماعات كان يتزايد بنفس وتيرة الاجتماعات الأخرى. ففي عام ١٩٩٣ عقد ٦٠١ اجتماع من هذا النوع، وفي عام ١٩٩٤ عقد ٧٧١ اجتماعا. ومع أنه من الناحية القانونية ليس لهذه المجموعات حق في مثل هذه الخدمات إلا أن معظمها ذكر تكرارا أنها غير قادرة على العمل بكفاءة من دونها. وبالمثل، يتعذر دون الأعمال التحضيرية التي تنجز في مثل هذه الاجتماعات، في بعض الأحيان على الهيئات النظامية أن تستكمل مداولاتها. وفي عام ١٩٩٤ اقتضى الأمر الاعتذار عن توفير خدمات كاملة لـ ١٤٩ جلسة كانت قد طلبتها هذه المجموعات وغيرها. وخلال السنة الحالية بلغ عدد الطلبات غير الملباة ٢٠٢ حتى اليوم.

٣٠ - وأشار الى أن تكلفة إنتاج الوثائق في نيويورك وجنيف وحدهما لفترة السنتين ١٩٩٢-١٩٩٣، بلغت ٢٩٠ مليون دولار وأنه على الرغم من الجهود المبذولة لتخفيض هذه النفقات، فإنه يتوقع أن يرتفع هذا المبلغ الى ٥ ملايين من الدولارات خلال فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥.

٣١ - وأضاف قائلا إن أعباء العمل في الترجمة بدت وكأنها استقرت في عام ١٩٩٤ إذ أنها لم ترتفع إلا بنسبة ٤ في المائة عن عام ١٩٩٣ (لما مجموعه ٠٠٠ ٣٣٥ صفحة)، غير أن الاسقاطات لعام ١٩٩٥ تداني حاليا معدلات العام السابق القياسية. وأشار الى أن مجموع وثائق الدورة الحالية للجمعية العامة بلغ الآن ٠٠٠ ١٥ صفحة، تعين تجهيزها كلها باللغات الرسمية الست.

٣٢ - واستطرد قائلا إنه لا يوجد ما يدل على استقرار إنتاج المطبعة في المقر من حيث عدد الصفحات المطبوعة: فقد بلغ ٧٤٩ مليون صفحة في عام ١٩٩٣، و ٧٧٥ مليون صفحة في عام ١٩٩٤، وسيبلغ وفقا لتقديرات محافظة ٧٩٠ مليون في عام ١٩٩٥.

٣٣ - وأشار الى الكمية الهائلة من الورق الذي تعيد الأمم المتحدة استعمالها، والتي يبلغ متوسطها حاليا ٠٠٠ ١ طن سنويا، فقال إنه يناشد الوفود التوقف عن طلب الوثائق التي لا تحتاج إليها حاجة حقيقية. فالعديد من الوثائق والمنشورات، ترميه الوفود والأمانة فور استلامها. وأبلغ اللجنة أن الأمين العام أولى مشكلة تبديد الورق اهتماما شخصيا ومباشرا.

٣٤ - وأشار الى أن التوزيع في الأمانة قد خفض بنسبة الثلثين، والمخزون بمعدل النصف سعيا الى التقليل من مشكلة التبديد. كما توقف توزيع المنشورات داخليا. وأشار الى أن من شأن هذه الترتيبات تقليل المواد المطبوعة بحوالي ١٣ في المائة، مما يمثل انخفاضا في عدد الصفحات المطبوعة سنويا في المقر بما يزيد عن ١٠٠ مليون صفحة. وأضاف أن من المزمع اتخاذ إجراءات مشابهة في أماكن العمل الأخرى.

٣٥ - وأضاف أنه جرى تكييف المطبوعات مع الطلب الفعلي، غير أن المهمة أصعب من ذلك إذ يصعب التنبؤ بالطلب عند الشباك الخاص بالوفود وفي مقصورات الوثائق الموجودة في غرف الاجتماع. وقد استمرت الوفود في أخذ الوثائق ثم تركها حين تغادر أو رميها وهي مدركة أنها تستطيع الحصول على نسخة أخرى منها متى شاءت. وأردف قائلا إن تأجيل بنود جدول الأعمال من دورة الى أخرى، الذي يعتبر ممارسة آخذة في التزايد، يحتاج عادة الى إعادة طبع الوثائق نفسها أو إنتاج نسخ منها مستكملة.

٣٦ - واسترسل قائلا إنه كثيرا ما ترمى مجموعات الوثائق والمنشورات الموضوعة في علب البعثات صباح كل يوم فور رفضها، أو أنها لا تُسحب منها على الإطلاق. وفي المستقبل سوف تعتبر البعثة التي لا تأخذ وثائقها غير مهتمة بالحصول عليها، فلن توضع أية وثائق في العلب إذا بقيت الوثائق القديمة فيها لمدة ثلاثة أيام.

٣٧ - وأشار الى أن عددا من الاقتراحات بشأن سبل التحكم في إنتاج الوثائق والحد منها قد نوقشت في الاجتماع المشترك بين الوكالات المعني بالترتيبات الخاصة باللغات والوثائق والمنشورات، الذي يضم ذوي الاختصاص من مديري دوائر المؤتمرات في منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى ودوائر اللغات المعنية بالأمر والتابعة للحكومات. وقد اتفق على أنه لا يمكن القيام بشيء يذكر ما لم يكن المستعملون على استعداد للتقليل من احتياجاتهم، على سبيل المثال، من خلال الكف عن طلب التقارير المتكررة التي لم تعد صلاحيتها على ما كانت عليه حين طلبت في الأصل، ومن خلال القبول بالتقارير الشفوية عوضا عن الوثائق، ودمج تقريرين أو أكثر في وثيقة واحدة، والحد من جداول أعمالهم.

٣٨ - وساق عددا من الأمثلة عن تحسين الكفاءة وقال إن لجنة المؤتمرات نظرت في ١٧ وثيقة مكتوبة أثناء دورتها الموضوعية لعام ١٩٩٤، غير أنها من خلال دمج المواضيع وطلب العروض الشفوية، أفلحت في تقليل عدد وثائقها الى ٧ فقط خلال السنة الحالية. أما لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي فقد قررت أن تقدم إليها نسخ غير مراجعة من جلساتها بدلا من المحاضر الحرفية التقليدية؛ ولم ينتج عن ذلك في حقيقة الأمر أي تخفيض في كمية الورق المستخدمة، غير أن تكلفة إنتاج محاضرها انخفضت بنسبة الثلثين (من ٨٠٠ ١٣ دولار الى ٥٠٠ ٦ دولار لكل جلسة). واستنتج أنه تحقق وفر يصل الى ١,٨ مليون دولار في تكاليف توفير المحاضر الحرفية للجنة الأولى، بفضل هذه المحاضر التي حررت على أساس التسجيلات الصوتية عقب انتهاء الدورة الخريفية العادية للجمعية العامة.

٣٩ - وذكر اللجنة بأن النوعية توازي الكمية من حيث الأهمية وأفاد عن تحقيق مكاسب هامة في انتاجية خدمات المؤتمرات من خلال التكنولوجيا الأكثر تطورا وتحسين الإدارة. وقال إنه يتوقع المزيد من التقدم في الكفاءة من حيث التكلفة بفضل التوسع في استخدام ترتيبات الترجمة التعاقدية، ونتيجة لإجراء دراسة لفعالية عمليات الطباعة. وأضاف أن الترجمة عن بعد أحرزت بالفعل نجاحا باهرا في تقديم الخدمات للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين، ويخطط لاستخدامها في مؤتمر الأمم المتحدة

القادم للمستوطنات البشرية الذي سيعقد في اسطنبول. واستطرد قائلا إنه وإن كان يأمل أن تفضي زيادة الانتاجية الى تحسينات في النوعية، إلا أن هذه النجاحات طغى عليها ارتفاع مستويات أعباء العمل.

٤٠ - وأشار الى استمرار الاتصالات المباشرة مع الوفود للحصول منها على معلومات عن رأيها بشأن التحسينات المحددة. وكمثال على أحد التطورات الإيجابية، أشار الى نجاح الترتيبات والمرافق المستحدثة فيما يتعلق بالاجتماعات والاتصالات الثنائية في المقر فقد زاد عدد الاجتماعات المعقودة منها حتى اليوم على ٦٠٠ اجتماع وهذه المرة كان واضحا أن القدرة القائمة استطاعت تلبية الطلب.

٤١ - وأشار الى أن الأمين العام أعطى توجيهات لجميع مديري البرامج لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضمان فعالية العمليات التي تتطلبها الأنشطة، وكفاءة هذه الأخيرة من حيث الفعالية. وأشار الى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ تعكس تماما كفاءة الترتيبات التي اتخذت بالفعل، وتلك التي سوف تتخذ. وأشار الى أن الأمين العام أنشأ بالفعل مجلسا معنيا بزيادة الفعالية برئاسة وكيل الأمين العام لشؤون الإدارة والتنظيم.

٤٢ - واستطرد قائلا إن ترتيبات زيادة الفعالية التي تتخذها الأمانة لا تكفي لوحدها، ولا سيما في مجال خدمات المؤتمرات. وإن على الدول الأعضاء أن تتخذ الإجراءات الضرورية للحد من شهيتها للتقارير وللامتناع عن طلب تقارير إضافية دون أن يقابلها الاستغناء عن تقارير أخرى، حتى التي يصدر بعضها مرة كل سنة، ويستند بعضها الآخر الى ولايات منحت قبل ١٠ أو ٢٠ أو حتى ٥٠ سنة. وثمة تقارير عديدة نادرا ما تقرأ، والأندر أن يشار إليها في أعمال اللجان. واستنتج قائلا إن التحدي الذي تفرضه الفعالية والكفاءة من حيث التكلفة ليس واقعا على الأمانة فحسب وإنما أيضا وبنفس القدر، إن لم يكن أكثر، على الدول الأعضاء.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ (تابع) (A/50/6 (الجزءان الأول والثاني)، A/50/7 و A/50/16)

٤٣ - السيد غيسدال (النرويج): قال إن وفده يشعر بالقلق إزاء ما أشار إليه الأمين العام من أن الميزانية العادية قد نفذت سيولتها وأن الأمم المتحدة اضطرت للاقتراض من عمليات حفظ السلم. وقال إن بلدان أوروبا الشمالية تطلب الى جميع الدول الأعضاء الوفاء بالتزاماتها المالية كاملة وفي حينها، وإلا فلا نفع من توافق الآراء بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة.

٤٤ - وذكر أن ثمة اهتمام إضافي ينبغي تكريسه لترتيب الأولويات واستمرارية جدوى مختلف الأنشطة المأذون بها في الميزانيات البرنامجية في المستقبل وأضاف أن على الأمم المتحدة أن تركز على أهداف واقعية وعلى المجالات التي تملك مزايا مقارنة ويمكنها أن تحقق أثرا. أما في المجالات الأخرى فينبغي أن تنظر في التوقف عن الاضطلاع ببعض الأدوار والأنشطة. وأشار الى أن تحديد الأولويات في المستقبل،

في إطار الخطة المتوسطة الأجل، ينبغي أن يستتبع تشديدا أكبر على تحديد الولايات الزائدة والتي فات أوانها، وعلى مناقشة الحاجة الى متابعة الولايات التي اتضح أن من المستحيل حشد الموارد الضرورية لها.

٤٥ - وذكر اللجنة بأن الآلية الدولية الحكومية المعقدة وعملية صنع القرار في الأمم المتحدة تعتبر من أكبر التحديات التي تواجه التخطيط التطلعي. فنمو الولايات والأنشطة لم يجد وفقا لخطة شاملة محددة سلفا، وإنما جرى استجابة من المنظمة على مر السنين للأولويات الشاملة وفقا لرؤية الدول الأعضاء وتحديدها. وما لم يجر البحث عن اتفاق بشأن دور هذه التوجيهات الحكومية الدولية في التحضير للخطط المتوسطة الأجل، فإن الاحباطات الماضية في مجال التخطيط ستدوم إلى القرن المقبل.

٤٦ - وأشار إلى أن النرويج تساند المجالات الأربعة التي أوليت اهتماما خاصا في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ و ١٩٩٧، وهي على سبيل التحديد تقوية قدرة المنظمة على الاضطلاع بالأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلام، وتدعيم التعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية، وتعزيز الدعم للأنشطة الإنسانية وأنشطة حقوق الإنسان، وزيادة قدرة المنظمة على المراقبة الداخلية.

٤٧ - وأشار الى أن انطباع النرويج كان إيجابيا عن التحسينات الإدارية المستحدثة خلال فترة السنتين الحالية، وعما جرى من تدقيق في الأنشطة للمستقبل. وقال إنه في حين يهنئ الأمين العام على اقتراح ميزانية تمثل تخفيضا بالمقارنة بفترة السنتين الحالية، فإن أي تخفيض في تقديرات الميزانية ينبغي ألا يحمل على الاستنتاج بأن الحاجة إلى الأمم المتحدة قد انخفضت.

٤٨ - وأردف قائلا إن النرويج تشاطر الاتحاد الأوروبي رؤيته بأن النصيب الإجمالي المرصود لحقوق الإنسان في الميزانية البرنامجية لا يزال غير كاف ولا يعكس الأولوية التي ينبغي إيلاؤها لهذا المجال. وأشار إلى أن وفده يرحب بطلب الأمين العام زيادة عدد الوظائف الممولة من الميزانية العادية فيما يتعلق بالموظفين الأساسيين المعنيين بعمليات حفظ السلم، وكذلك بطلب وظائف إضافية لبرامج المساعدة الإنسانية ولمكتب خدمات المراقبة الداخلية المستحدث. وفيما يتعلق بوظيفة جهة التنسيق للمرأة، أعرب عن اعتقاده بضرورة تمويلها من الميزانية العادية، وليس من موارد خارجة عن الميزانية. وأشار إلى أنه ينبغي أن تكون للأمم المتحدة بوجه عام القدرة على اجتذاب الموظفين الذين يتمتعون بأعلى الكفاءات والمحافظة عليهم.

٤٩ - السيد ماسيدا (الفلبين): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، فأعرب عن بالغ القلق إزاء حالة المنظمة المالية الراهنة. وقال إن عدم قيام الدول الأعضاء بالوفاء بالتزاماتها المالية قد أثر تأثيرا سلبيا في قدرة الأمم المتحدة على الاضطلاع بما أسندت إليها من ولايات، ولا سيما ولاياتها في مجال التنمية، في حين أن الاقتراض الداخلي من حسابات عمليات حفظ السلم سيفضي إلى مزيد من التأخير في تسديد الأموال المستحقة للبلدان المساهمة بقوات.

٥٠ - وأضاف قائلا إن القلق يساوره أيضا لأن تخفيض الموارد المقترح لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ لن يترك في الميزانية إلا مبلغا أقل من المبلغ اللازم للاضطلاع بجميع الأنشطة التي تم التفويض بالاضطلاع بها. ورحب بمكاسب الكفاءة الناجمة من تدابير اتُّخذت، من قبيل الأخذ بالتكنولوجيا الجديدة، وأيد الرأي الذي أعربت عنه اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الفقرة ١٩ من تقريرها (A/50/7) بأن على الأمين العام أن يقدم المقترحات البرنامجية العملية الملائمة إلى الجمعية العامة، في سبيل تحقيق مزيد من الوفورات. وأعرب عن القلق إزاء اتجاه بعض الهيئات إلى التدخل في شؤون الادارة والميزانية، التي هي بالضبط من مسؤوليات اللجنة الخامسة.

٥١ - ومضى يقول إن الجمعية العامة لم تتمكن، في دورتها التاسعة والأربعين، من التوصل إلى توافق للآراء بصدد التنقيحات المقترحة من الأمين العام على الخطة المتوسطة الأجل، لأن بعض تلك التنقيحات قد صيغ بدون احترام الولايات التشريعية القائمة. وينبغي للخطة المتوسطة الأجل الجارية، بصيغتها المنقحة التي وافقت عليها الدول الأعضاء، أن تتخذ إطارا لإعداد ميزانيات فترات السنتين.

٥٢ - وبعد أن لاحظ شكل التصميم الجديد لوثائق الميزانية، أبدى قلقه لأن مجالات ذات أهمية خاصة للبلدان النامية، في عرض الميزانية، أي التنمية الاقتصادية للبلدان النامية والانتعاش الاقتصادي لافريقيا ومكافحة المخدرات، وحماية البيئة، قد أجملت معا، بالرغم من تزايد عدد الأنشطة وبرامج العمل المتصلة بتلك المجالات، في حين أنه جرى تقديم المراقبة الداخلية كأولوية، بالرغم من أن مجموعة الـ ٧٧ والصين لا تعتبر المراقبة الداخلية سوى أداة، تهدف إلى تعزيز قدرات الأمين العام في أداءه مهامه، لا كأولوية بحد ذاتها.

٥٣ - ثم رحب بالجهود المبذولة للقضاء على الانفاق المبذر ولتحسين الكفاءة، لكنه ذكر اللجنة بأن تقليص التكاليف وتحقيق مكاسب في الانتاجية ليسا هدفي المنظمة. وينبغي أن تسعى اللجنة باستمرار إلى تزويد الأمم المتحدة بالاعتمادات المالية اللازمة للاضطلاع بجميع الولايات التي تحددها الجمعية العامة سعيا إلى تحقيق أهداف المنظمة. وطلب أيضا إلى الأمانة العامة أن تزود اللجنة بالمخططات التنظيمية لكل إدارة، على أساس مقترحات الميزانية، مرفقة بتعريفات للمهام المسندة إلى كل وحدة بما يسهل نظر اللجنة في المقترحات الرامية إلى إعادة توزيع الوظائف وإنشاء الجديد منها والغائها وظائف. ورصيد المنظمة الأولي هو موظفوها؛ ويجب أن تكون قادرة على اجتذاب موظفين من أعلى المستويات وعلى استبقائهم، بدون أن تلهيها عن ذلك حالة التدفق النقدية المتزعزعة الراهنة، وذلك في بنية هيكلية تعكس مبدأ التمثيل الجغرافي العادل.

٥٤ - السيد داينكو (الاتحاد الروسي): قال إن أحد أسباب النمو السريع في ميزانية الأمم المتحدة تتمثل في عدم إجراء تحليل جدي لنفقات ميزانية المنظمة بالنظر إلى الحقائق السياسية والاقتصادية الجديدة وضرورة تحديد الأنشطة التي تقادم العهد بها أو المتكررة وانهائها. وأعرب عن أمله في أن يفضي النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ إلى جهود جادة لإنهاء هذه الأنشطة بما يمكّن

من إعادة توجيه موارد الميزانية نحو أنشطة لها أولوية أكبر. وعن أمله في أن تقدم الأمانة العامة مقترحات محددة لهذا الغرض.

٥٥ - وأضاف قائلا إن نمو حجم موظفي الأمانة العامة، على مدى الأعوام، قد كان سريعا وغير متكافئ، ولم يُبذل إلا قليل من الجهد لتنفيذ المقررات والبرامج الجديدة بالاستفادة من الموظفين المتاحين. وينبغي أن تصبح إعادة توزيع الموظفين فيما بين برامج الأمم المتحدة جزءا أساسيا من عملها الدينامي ومن الجهود الرامية إلى تحسين كفاءتها. وقد بُذلت بعض الجهود في ذلك الاتجاه فعلا، في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، التي تركز على برامج محددة أكثر مما ركزت الميزانيات السابقة.

٥٦ - ثم رحب بإعداد وثيقة الميزانية في الوقت المناسب وتصميمها المحسَّن، فضلا عن اشتراك مديري البرامج النشط في اعدادها، واهتمامهم الواضح بامكانيات تحقيق وفورات وإعادة توزيع الموارد. بيد أن هناك عدة مجالات، حددتها اللجنة الاستشارية كمجالات يمكن تحقيق بعض الوفورات فيها بدون تخفيض المخصصات في الفترة الراهنة. ومن هذه المجالات مكاسب الانتاجية التي يمكن تحقيقها نتيجة للتجديدات التكنولوجية، واستعراض برنامج المنشورات، وضبط مصروفات الخبراء الاستشاريين. ويمكن تحقيق مزيد من الوفورات المحتملة بفضل تدابير تخفيض نفقات السفر ومصروفات المساعدة المؤقتة، وتخفيض نسبة موظفي الدعم إلى الموظفين الفنيين ورفع مستوى الشغور، وتأجيل أعمال التصليح والبناء غير الأساسية.

٥٧ - وأخيرا قال إنه بالرغم من القلق الذي يشعر به كثير من الدول الأعضاء إزاء النفقات الإضافية الناتجة عن إعادة حساب التكاليف بسبب تقلب أسعار النقد والتضخم وفشل الجهود المبذولة في الماضي للتصدي لهذه المشكلة، فإن مقترحات الميزانية الحالية تبدو مرة أخرى مفتقرة إلى منهجية وآليات شفافة لحل المشكلة. ووفده يؤيد امتصاص تلك النفقات بإعادة توزيع الأولويات وتأجيل البرامج ذات الأولويات الدنيا.

٥٨ - السيد وونيل تشو (جمهورية كوريا): قال إن وفده يؤيد كل التأييد البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين، ويرحب بما يبذله الأمين العام من جهود لتخفيض الاحتياجات من الموارد إلى أدنى حد دون تقويض تنفيذ أية أنشطة ثم التفويض بها. وبعد أن لاحظ أن مستوى الميزانية المقترحة يمثل تخفيضا بالنسبة إلى مستويات فترة السنتين ١٩٩٤-١٩٩٥، في حين أن الانفاق المتوقع، بعد إعادة حساب التكاليف، يظهر زيادة بنسبة ٣ بالمائة، قال إن وفده يرى أنه يمكن اتخاذ مزيد من تدابير تحقيق فعالية التكاليف، على أساس التوصيات التي قدمتها اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية.

٥٩ - وأضاف يقول إن وفده يرى أن تخفيض الميزانية البرنامجية ينبغي ألا يمس إطلاقا بتنفيذ جميع البرامج والأنشطة التي تم التفويض بها. ولذلك فإن وفده يلاحظ بارتياح أن وفورات الكفاءة المقترحة قد تحققت بفضل ترشيد وتحسين برامج العمل وأساليبه وعن طريق تدابير أخرى موفرة للتكلفة. وفي نفس الوقت، يرحب وفده بتعزيز القدرة على تأدية الأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلم، مع تحقيق وفورات

بفضل تدابير تحقيق فعالية التكاليف. وبالإضافة إلى ذلك، يثني وفده على جهود الأمين العام في مجال حقوق الإنسان والأنشطة الإنسانية.

٦٠ - واستدرك قائلا إن وفده يساوره القلق إزاء التخفيض المقترح للموارد المخصصة للتعاون الدولي والإقليمي لأغراض التنمية. فإن هذا لا يتسق مع الأولوية العليا الممنوحة للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، ولا سيما الانعاش الاقتصادي للبلدان الافريقية. وبالإضافة إلى ذلك فإن وفده، مع تأييده الخطوات المتخذة لتعزيز مكتب الاشراف الداخلي، يرى أن كل زيادة في مستوى الموارد المخصصة للاشراف الداخلي ينبغي ألا تتحقق على حساب أنشطة الأمم المتحدة الأخرى التي تم التفويض بها.

٦١ - ومضى يقول إن وفده يساوره القلق أيضا إزاء الخطط الرامية إلى تخفيض عدد الوظائف بمقدار ١٠٩ وظائف، ويرى أن قيود الميزانية ينبغي ألا يسمح لها بأن تكون ذات تأثير سلبي على معنويات الموظفين، إذ أن فعالية المنظمة، كما قال الأمين العام، تتوقف على أداء موظفيها.

٦٢ - وفيما يتعلق بأزمة التدفق النقدي الراهنة، حث الدول الأعضاء على أن تقوم، بعد أن تتم الموافقة على الميزانية، بالوفاء بالتزاماتها المالية بدفع كامل أنصبتها المقررة، في الوقت المناسب وبدون شروط.

٦٣ - وأخيرا، أثنى على موظفي الأمانة العامة لعملهم الرائع في تأمين تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة في وقت مبكر.

٦٤ - السيد شاه (الهند): أعرب عن قلق وفده لأن المستوى المتوقع للموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية الدولية قد انخفض بنسبة تتجاوز ٤ في المائة في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧، ولأن هذا التخفيض لن يتيح التمويل المناسب لمتابعة خطط العمل المعتمدة في مؤتمرات دولية عقدت مؤخرا. وقال إن الأمم المتحدة ملزمة بالاستمرار على رصد مخصصات مالية وافية لأنشطة المتابعة المتعلقة بسياسات الاقتصاد العالمي والتنمية.

٦٥ - ثم رحب باستحداث باب جديد في الميزانية يتصل بالانعاش والتنمية الاقتصادية في افريقيا، ودعا إلى استعراض مفصل لمستويات الموارد بغية تأمين تمويل كاف للأنشطة والبرامج المخططة في إطار ذلك الباب. وشدد أيضا على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وعلاقته بمنظمة التجارة العالمية. وبيّن أن موارد الأونكتاد يجب أن تكون كافية للاضطلاع بالأنشطة التي تم التفويض بها.

٦٦ - ثم أعرب عن أمله، بالنظر إلى التحول الجاري في طابع أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلم، في أن توجه الوفورات التي ستتحقق من نفقات حفظ السلم المخفضة نحو أنشطة الأمم المتحدة الإنمائية.

٦٧ - وتابع قائلا إن محور التركيز الرئيسي لمركز حقوق الإنسان، في مجال حقوق الإنسان، ينبغي أن يتمثل في تقديم المساعدة التقنية والتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ويجب أن يتماشى مع السائد من التقاليد الثقافية والاجتماعية المحلية. ولم تحظ الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية لحقوق الإنسان، ولا سيما الحق في التنمية، بقدر واف من الاهتمام والموارد. وأعرب عن أمله في أن تتضمن الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦-١٩٩٧ برنامجا فرعيا، يرسي قاعدة لوضع اتفاقية على أساس "اعلان الحق في التنمية". ودعا أيضا إلى تمويل واف للاضطلاع بولاية مكافحة الارهاب.

٦٨ - واستطرد قائلا إن وفده يؤيد تعزيز مكتب خدمات الإشراف الداخلي. غير أن أي توسيع للمكتب ينبغي أن يولي الاعتبار اللازم لمبدأ التمثيل الجغرافي.

٦٩ - وأخيرا قال إن التكاليف الإدارية العامة للمنظمة لا تزال بحاجة إلى تقليم شديد. ومصداقية العمل ستتوقف على قدرة إدارة شؤون الإدارة التنظيم على تقليم ميزانيتها وعدد موظفيها. ولذلك فمن الصعب تفهم الاقتراح الرامي الى إنشاء وظائف إضافية في تلك الإدارة.

٧٠ - السيد آموريم (البرازيل): قال إن وفده يؤيد البيان الذي ألقاه ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين. وإن البرازيل ترى أن الخطة المتوسطة الأجل الحالية هي ذات أهمية، لأنها تمكن الدول الأعضاء من العمل معا، مما يعزز الولايات المتحدة من مصادر تشريعية شتى، وتدل على رأي الأمانة العامة في كيفية تنفيذ تلك الولايات.

٧١ - وبعد أن أثنى على الأمانة العامة لإعدادها في الوقت المناسب الوثائق المعروضة على اللجنة، رحب بالنهج المثلث المراحل لإعداد الميزانية التي اقترحها الأمين العام. وإذ لاحظ أن الميزانية البرنامجية المقترحة تمثل تخفيضا بنسبة ٣,٥ في المائة عن مستويات فترة السنتين ١٩٩٤ - ١٩٩٥ في سياق تزايد طلبات المنظمة، اقترح أن يقدم، حسب المجالات المحددة تفصيل لمكاسب الكفاءة وأوجه التكييف التي جعلت ذلك التخفيض ممكنا. وذكر أن البرازيل قلقة بصورة خاصة لأن أولوية واحدة فقط في الخطة المتوسطة الأجل والقرارات والولايات - السلم والأمن الدوليان - أبقيت منفصلة في الميزانية البرنامجية المقترحة، في حين أن أربع أولويات أخرى - هي التعاون الدولي من أجل التنمية، ولا سيما في البلدان النامية؛ وأفريقيا؛ الحالة الاقتصادية الحرجة والانتعاش والتنمية؛ والبيئة؛ والمراقبة الدولية للمخدرات - قد جمعت معا تحت عنوان "تعزيز التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية". والبرازيل، مع ملاحظتها أن الدبلوماسية الوقائية وصنع السلام هما من الأنشطة المجدية التكاليف إلى حد بعيد للحفاظ على السلم والأمن الدوليين، تساورها شكوك إزاء ضرورة نقل ٢٦ وظيفة من حساب الدعم لعمليات حفظ السلم إلى الميزانية العادية، وتتساءل عما إذا كان هناك أية ولاية تشريعية لهذا النقل. وذكر أن التركيز على الدبلوماسية الوقائية وحفظ السلم لا يكافئه تركيز مقابل على دور المنظمة في النهوض بالتنمية، مع أن للتخلف الإنمائي تأثيرا سلبيا بالغا في الحفاظ على السلم والأمن.

٧٢ - ثم ذكر في مجال حقوق الإنسان، أن لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة، لم تتمكنا خلال آخر دوراتهما من الاتفاق على تنقيح البرنامج ٣٥ في الخطة المتوسطة الأجل. وأن البرازيل تولي أهمية كبرى لأنشطة الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان وتؤيد بقوة تخصيص اللازم من الموظفين والموارد لمكتب المفوض السامي لشؤون حقوق الإنسان. كما أنها تولي اعتبارا كبيرا لتعزيز حكم القانون، على نحو ما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا.

٧٣ - وتابع قائلا إن وفده، مع إقراره بأهمية مكتب الإشراف الداخلي يشك في ما إذا كان هذا المكتب مؤهلا بالضرورة ليكون مجالا من مجالات الأولوية أو ما إذا كان يمكن أن يوصف بأنه "برنامج"، وأنه يلاحظ بقلق أن زيادة عدد الوظائف الإضافية المقترحة للمكتب تبلغ ما يناهز ٢٠ في المائة من مجموع الوظائف الجديدة المقترحة.

٧٤ - وأردف قائلا إن وفده يوافق على أنه ينبغي بذل مزيد من الجهود لترشيد أساليب عمل المنظمة وتبسيطها، لكنه شدد على أن الغاية التي أنشئت الأمم المتحدة لأجلها هي تحقيق الأهداف المحددة في سان فرانسيسكو، لا مجرد تحقيق جدوى التكاليف.

٧٥ - وختاما كرر القول بأن الجهود المبذولة لتعزيز عملية الميزانية وأعمال المنظمة لن يكون له إلا تأثير ضئيل ما لم تدفع الدول الأعضاء اشتراكاتها بالكامل، في الوقت المناسب وبدون أية شروط. ودفع الأنصبة المقررة هو واجب على الدول الأعضاء بموجب الميثاق وليس منّة مقدمة إلى الأمم المتحدة، كما أنه ينبغي ألا تُستخدم أداة لتحقيق أهداف أخرى. وبالرغم من الصعوبات الحالية التي تعانيها البرازيل، قامت بتصفية جميع اشتراكاتها غير المسددة في الميزانية العادية ودفعت معظم اشتراكاتها لعمليات حفظ السلم. وهي تحث الدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما أكبر المشتركين - على أن تحذو حذوها.

٧٦ - السيد يو كويلين (جمهورية الصين الشعبية): أثنى على الأمانة العامة لتقديمها الميزانية البرنامجية المقترحة في الوقت المناسب ولتصميمها الشكلي المحسن، وقال إنه يوافق مبدئيا على البيان الذي أدلى به ممثل الفلبين بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

٧٧ - ثم لاحظ، رغم أن التخفيض الهام في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧ يبدو جديرا بالثناء؛ أن التخفيض المستمر لميزانية الأمم المتحدة في فترة تشهد مواجهة المنظمة لتحديات متعاظمة - ولا سيما في مجال التنمية الاقتصادية، أمر يدعو إلى القلق. والصين ترحب بالجهود المبذولة لتعزيز كفاءة المنظمة، لكنها ترى أن الغاية من تعزيز الكفاءة ليست خفض التكاليف، بل تحسين أداء البرامج. بل أن هناك مزيدا من القلق بشأن التخفيض الكبير في الموارد الخارجة عن الميزانية لفترة السنتين ١٩٩٦ - ١٩٩٧، فمن شأن ذلك حتما أن يؤثر تأثيرا سلبيا في تنفيذ شتى البرامج وفي دور الأمم المتحدة في المستقبل.

٧٨ - وبعد أن أشار إلى الالتباس الذي يكتنف عملية تحديد الأولويات عند إعداد الميزانيات البرنامجية، قال إنه ينبغي تحديد مجالات الأولوية وفقا لمصالح واحتياجات الدول الأعضاء عن طريق عملية تشاور؛ وهذه المجالات ينبغي ألا تقوم على أساس مزاج بعض الدول الأعضاء. ومن رأي وفده أن مجالات الأولوية الحالية لأنشطة الأمم المتحدة ينبغي أن تكون على النحو المحدد في الخطة المتوسطة الأجل، المعتمدة من الجمعية العامة، أي: صون السلم والأمن؛ والتنمية الاقتصادية للبلدان النامية؛ وإنعاش أفريقيا وتنميتها اقتصاديا؛ وحماية البيئة؛ ومراقبة المخدرات. ومن بين مجالات الأولوية هذه، ينبغي أن تكون للتنمية الاقتصادية الأولوية الأعلى، وبالتالي ينبغي تعزيز أنشطة الأمم المتحدة في مجال التنمية الاقتصادية؛ لكن الاتجاهات الحالية من شأنها أن تخفض مستوياتها وأن تخفض باطراد الموارد المخصصة في الميزانية للتعاون الاقتصادي والتنمية. ولم يجر توضيح تخفيضات الميزانية في مجالات التنمية، مثل التعاون الدولي والإقليمي من أجل التنمية، توضيحا وافيا والمطلوب من الأمانة العامة تقديم مزيد من التوضيح. وبالإضافة إلى ذلك، تعتبر أعمال متابعة المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا في كوبنهاغن والقاهرة وبربادوس وبيجين أساسية لتعزيز التنمية، ومع ذلك، لم تدرج في الميزانية أية ترتيبات لتنفيذ برامج العمل المعتمدة في تلك المؤتمرات.

٧٩ - وبعد ذلك أوضح أن الصين تؤمن إيمانا وطيدا بأنه ينبغي تفحص التخفيضات المقترحة للميزانية بعناية في تقارير تحليلية تقدم لتنظر فيها الجمعية العامة، وينبغي ألا تقوم على مجرد رغبة بضع دول أعضاء. وذكر أن وفده، في هذا السياق، يشارك ما أعربت عنه اللجنة الاستشارية من رأي في الفقرة ٢٠ من تقريرها (A/50/7).

٨٠ - ومضى يقول إن الزيادة الملموسة في الموارد المخصصة لبرامج حقوق الإنسان (الباب ٢١) تتناقض تناقضا صارخا مع عدم كفاية الموارد المخصصة للتنمية الاقتصادية. وأشار إلى أن الجمعية العامة لم توافق على تنقيح البرنامج ٣٥ في الخطة المتوسطة الأجل ولا على الباب ٢١ من الميزانية البرنامجية التي قدمها الأمين العام في الدورة السابقة. وهذا يلقي شكوكا جدية على السند القانوني لصياغة الميزانية البرنامجية. وبالإضافة إلى ذلك، أخفقت لجنة البرنامج والتنسيق في التوصل إلى توافق للآراء بشأن ذلك البند في الميزانية، في حين أن مراجعي الحسابات الخارجيين، على النحو الملاحظ في تقرير مكتب خدمات المراقبة الداخلية (A/49/892) وفي تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية - حددوا مواطن الضعف وأوجه القصور الإداري في مركز حقوق الإنسان.

٨١ - وأخيرا، شدد على ضرورة المحافظة على الإجراءات العادية للميزانية، على نحو ما تطلبه قرارات الجمعية العامة ذات الصلة. وقال إن على اللجان الفنية أن تستعرض مختلف الأنشطة وتقدم توصيات محددة بشأنها. وينبغي احترام آراء هذه اللجان احتراما كاملا عند إعداد الميزانية، كما أنه ينبغي التأكيد على النحو اللازم على الدور الهام الذي تؤديه لجنة التنسيق والبرنامج واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في استعراض الميزانية البرنامجية والموافقة عليها.

البنـد ١٥٨ مـن جـدول الأعمـال: تخطيـط البرامـج (A/49/6، A/49/16، A/49/99 و Add.1، A/49/135 و Add.1، A/49/301، و A/49/958؛ A/50/16؛ A/C.5/49/27 و Add.1، A/C.5/49/28 و Add.1؛ E/1994/4، E/1994/19 و E/1995/21).

٨٢ - السيد تاكاسو (المراقب المالي): قال، في معرض تقديمه تقرير الأمين العام عن النموذج الأساسي لشكل جديد للخطة المتوسطة الأجل (A/49/301)، إن اللجنة قررت، بعد مناقشات مستفيضة، أن ترجئ النظر في النموذج الأولي المقترح، الذي أعد في عام ١٩٩٤، الى الدورة الخمسين، مما يمكن استعراضه على ضوء تقرير اللجنة الاستشارية.

٨٣ - وأوضح أن النموذج الأساسي أعد بالتشاور مع الوفود المعنية ولجنة البرنامج والتنسيق، على أساس التوصيات التي قدمتها في العام الماضي لجنة البرنامج والتنسيق والجمعية العامة على السواء. وقد أبدت الأمانة العامة تشككا في فعالية الشكل الحالي للخطة المتوسطة الأجل، كما تشككت فيه بعض الدول الأعضاء لعدد من الأسباب، منها التركيز المفرط على الأنشطة والنواتج، بدلا من الأهداف، وعدم بيانها لتلك الأهداف بما يكفي من الدقة. والخطة الحالية المتوسطة الأجل لا تتضمن إلا قائمة للأنشطة ولا تتيح أية نظرة واضحة إلى تنظيمها؛ كما أنها لا تقيم صلة مباشرة بين تصميم البرامج والإدارات المسؤولة عن تنفيذها. وبالتالي، لا يمكن إقامة أي رابط للمساءلة. ولهذا السبب، انعدم التطابق بين تصميم الميزانية وتصميم البرامج.

٨٤ - ومضى يقول إن النموذج الأساسي الجديد هو محاولة للتصدي لتلك المشاكل ويمثل ابتعادا ملموسا عن نموذج الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧. وهو يستهدف، بدلا من ايراد مقدمة مع موجز بسيط، توفير منظور لأعمال المنظمة خلال السنوات الأربع التالية. وبالإضافة الى ذلك، أن إطار البرنامج مختلف عما مضى: فإن كل برنامج يقع في نطاق مسؤولية إدارة خاصة، مما يتيح مزيدا من المساءلة. ويرتبط تصميم البرنامج ارتباطا مباشرا بتصميم الميزانية، والتي هي أكثر تركيزا، وتؤكد على بيان البرامج التي يتوقع أن تنجزها، بدلا من الأنشطة المضطلع بها. وكل برنامج مقسم الى عدة برامج فرعية وستكون إدارات أو مكاتب محددة مسؤولة عن مختلف البرامج الفرعية، مما يقيم صلة مباشرة بين البرامج والميزانية.

٨٥ - وأخيرا قال إن النموذج الأساسي يستهدف تسهيل استعراض المنظمات الحكومية الدولية لما لأعمال المنظمة من اتجاه عام وإقامة صلة واضحة بين البنى التنظيمية وتصميم البرامج، مما يشكل جزءا لا يتجزأ من نظام المساءلة الذي تسعى الأمانة العامة الى إقامته. وأبدى أمله في أن يحظى النموذج الجديد بموافقة اللجنة.

٨٦ - السيد مسيلي (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قدم تقرير اللجنة الاستشارية عن النموذج الأساسي للشكل الجديد للخطة المتوسطة الأجل (A/49/958).

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥